لعُمان
وأهلها

رؤية عُمان 2040
OmanVision



المُلخص التنفيذي لتقرير الربع الأول لرؤية عُمان 2040

خمسةُ أعوامٍ من التحوُّل والتقدُّم



الملخص التنفيذي

مثّلت السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 مرحلة مهمة في ترجمة أولوياتها إلى سياسات وبرامج ومشروعات، استنادًا إلى ما راكمته سلطنة عُمان من بنية أساسية وخبرات وطنية. وواكب التنفيذ نهجٌ رصين في المتابعة، ومرونة في مواجهة التحدّيات والاستجابة للمتغيّرات.

وأسهم تطوير التشريعات ورفع كفاءة العمل المؤسسي وتعزيز الحوكمة وإعادة تنظيم الأدوار في تهيئة أُسس التقدّم، الذي تعكس المؤشرات جانبًا من حصيلته.

تُظهر أحدث القراءات الواردة في التقرير تقدّمًا في عدد من المجالات، وتحقيق عدد من المؤشرات مستهدفاتها لعام 2030. وتبرز هذه النتائج ما تحقق، إلى جانب استمرار العمل على تحسين الأداء في المؤشرات الأخرى.


10
مؤشرات
حقّقت
مستهدفاتها
لعام 2030
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
تنمية الشباب
نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021
الحرية الاقتصادية في العالم
اللامركزية القائمة بحلول عام 2022
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022
سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة

المؤشرات الأعلى تنافسيةً

خلال الربع الأول من رؤية عُمان 2040



تصنيف QS للجامعات
(متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)

306 — 2027
379 — 2020
73 مرتبة تقدّم



مؤشر الأداء البيئي

49 — 2026
110 — 2020
61 مرتبة تقدّم



مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم

39 — 2026
76 — 2020
37 مرتبة تقدّم

مـــؤشـــر تنميـــة الشـــباب



تقدّم 19 مرتبة

2020	2023
52	33

مؤشرات الحوكمة العـــالـمـيـــــة - الجودة التنظيمية



تقدّم 19 مرتبة

2020	2025
66	47

مؤشرات الحوكمة العـــالـمـيـــــة - الكفاءة الحكومية



تقدّم 18 مرتبة

2020	2025
96	78

وعلى الصعيد الاقتصادي، اتّسعت أدوات الاستثمار والتمويل وتنوّعت فرص النمو في الصناعة والخدمات اللوجستية والزراعة والثروة السمكية والسياحة. وأسهم توظيف الحوسبة والبيانات والمدفوعات الرقمية في دعم التحوّل نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة والتقنية، بالتوازي مع تنامي مشاركة القطاع الخاص. ويعكس تطوّر المؤشرات الاقتصادية والمالية اتّساع النشاط وتحسّن مسار الاستدامة المالية، مع استمرار أهمية رفع كفاءة الإنتاج وتعظيم القيمة المضافة المحلية.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025

30.9

مليار ريال عُماني
مقابل 14.26 في 2020

الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي في 2025

%16.8

من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل %15.7 في 2020

مساهمة القطاعات غير النفطية في 2025

%73

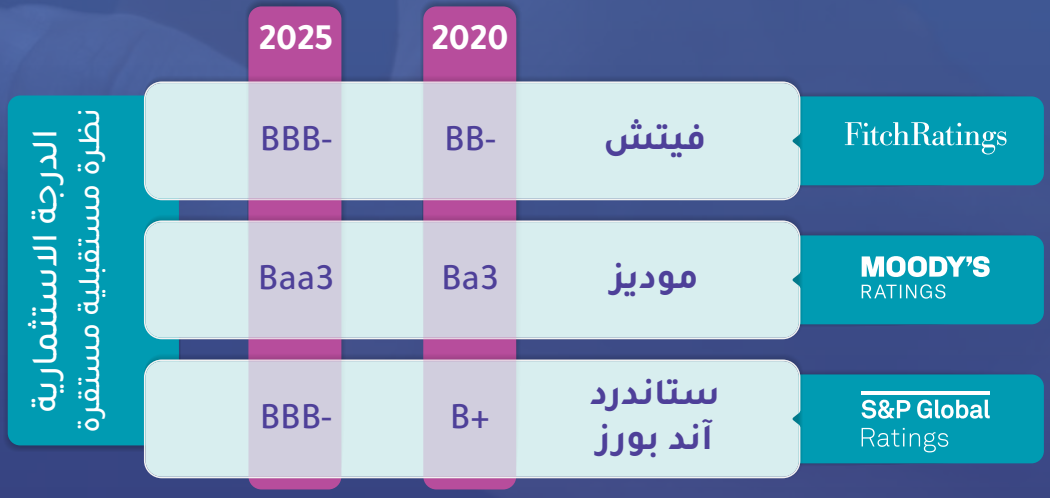
من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل %70.5 في 2020

الدين العام إلى الناتج المحلي في 2025

%34.6

من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل %67.9 في 2020

وبحلول نهاية عام 2025، أصبحت التصنيفات الائتمانية لسلطنة عُمان لدى الوكالات الثلاث ضمن الدرجة الاستثمارية، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مقارنةً بمستويات دون الدرجة الاستثمارية في عام 2020.



وفي السياق الاجتماعي، تزامن تطوير المؤسسات التعليمية والصحية مع توسيع برامج التدريب والتأهيل، بما يدعم اكتساب المهارات ومواكبة احتياجات سوق العمل. وشهدت الحماية الاجتماعية توسّعًا في نطاقها وأدواتها لتشمل مراحل الحياة ومخاطرها المختلفة، فيما استمر تصنيف سلطنة عُمان ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًا. وتُظهر المؤشرات اتّساع الخدمات وفرص التأهيل، إلى جانب أهمية مواصلة تحسين جودتها ومخرجاتها.

وعلى مستوى المحافظات، اتّسع دور الإدارة المحلية في تحديد الأولويات التنموية، بالتوازي مع تطوير الصلاحيات وأدوات التمويل، بما يدعم مواءمة المشروعات مع احتياجات السكان والمزايا النسبية لكل محافظة، واتساقها مع التوجّهات الوطنية.

المباني المدرسية **49**

مبنى مدرسيًا جديدًا خلال الفترة (2020-2025)

المؤسسات الصحية **68**

مؤسسة افتُتحت أو وُسّعت خلال الفترة (2020-2025)

تأهيل الكفاءات الحكومية **84,500+**

موظف استفادوا من التدريب والتأهيل حتى نهاية 2025

الحماية الاجتماعية **3.3+**

مليون مستفيد شملتهم خدمات الصندوق

مؤشر التنمية البشرية

2020	2023
0.843	0.858

ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًا

برنامج تنمية المحافظات

20 مليون ريال عُماني لكلّ محافظة

ولضمان مواءمة جهود الجهات وتعزيز التكامل فيما بينها، تقوم مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بمتابعة مدى ارتباط الخطط والبرامج التنفيذية لهذه الجهات بالأولويات الوطنية ومؤشرات الرؤية. وتُعد بطاقات مؤشرات أداء الجهات الحكومية أداةً لقياس مدى إسهامها في تحقيق مستهدفات الرؤية.



وتستند المرحلة المقبلة إلى هذه المكتسبات لتعزيز الجاهزية للتحوّلات في الذكاء الاصطناعي والطاقة والمعادن وسلاسل الإمداد. وترتبط الاستفادة منها بتطوير مهارات القوى العاملة، ورفع القيمة المحلية، والاستعداد للمخاطر المناخية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية وتحويل الفرص إلى أنشطة إنتاجية قابلة للاستمرار. وتحدّد أولويات الجاهزية للفترة 2026-2030 متطلّبات الاستفادة من هذه الفرص والاستعداد للمخاطر.

الجاهزية للمرحلة المقبلة
2030-2026

الطاقة والربط الرقمي
تطوير قدرة حوسبية
قابلة للتصدير

المعادن والهيدروجين
توسيع المعالجة والتصنيع
ورفع القيمة المحلية

المخاطر المناخية
تقييم الأثر المالي للمخاطر
المناخية وتعزيز مرونة الأصول

الاستدامة المالية
تنويع الإيرادات وتطوير الأطر
المالية للاقتصاد الرقمي

المهارات والإنتاجية
تأهيل القوى العاملة
لمتطلبات الذكاء الاصطناعي